

النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ٢ يونيو ٢٠٢٠

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية زيادة ملحوظة في نسب الرسوم الجمركية

اعتباراً من 10 يونيو 2020، ستقوم المملكة العربية السعودية برفع نسب الرسوم الجمركية بشكل ملحوظ على عدد من السلع، وسوف تتأثر الأعمال التجارية في قطاعات السلع الاستهلاكية (سريعة الدوران) والسيارات والبناء والنفط والغاز بهذه الإجراءات.

وفي هذا السياق، ستتمّ زيادة الرسوم الجمركية على المواد الغذائية والمنسوجات والفولاذ ومواد البناء والمركبات وقطع الغيار بنسبة 5% - 25% من قيمتها الخاضعة للرسوم الجمركية. وللمزيد من المعلومات في هذا الشأن، تمّ إصدار [قائمة كاملة](#) بالسلع والبنود المتأثرة والمُتاحة حالياً باللغة العربية فقط.

وتأتي هذه التغييرات ضمن سلسلة الإجراءات المُعمّدة للتصدّي لأزمة كوفيد-19 في المملكة العربية السعودية. ومع تطبيق زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من 1 يوليو 2020، تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة سعت إلى موازنة ميزانيتها من خلال تطبيق ضرائب بنسبة أعلى على المعاملات بحيث تكون سهلة التنفيذ وتمكّنها بالتالي من زيادة إيراداتها.

وبناءً على ما تقدّم، فإننا نوصي الأعمال بالنظر بعناية في تأثير ذلك على سلسلة التوريد الخاصة بها. فعلى عكس ضريبة القيمة المضافة، لا يمكن استرداد الرسوم الجمركية أو خصمها، ومن المُحتمل أن يأتي ذلك بتكلفة ثابتة على الأعمال ما لم يكن من الممكن تحميلها على العملاء. ولذلك، هذا هو الوقت المناسب لمراجعة الشروط والأحكام على النحو المنصوص عليه في العقود وتصنيف التعريفات الجمركية للسلع المستوردة لضمان استخدام رمز النظام المنسق الصحيح. إضافة إلى ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار تقييم المعاملات بين الأطراف المرتبطة (حيث قد يؤثر ذلك على تسعير المعاملات) ومنشأ المنتجات. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن إجراء التدقيق الجمركي بأثر رجعي ولغاية 15 سنة من تاريخ إصدار البيان الجمركي.

زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة: نشر دليل الأحكام الانتقالية

نشرت الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة) في المملكة العربية السعودية [دليلاً](#) صدر باللغة العربية لتقديم أمثلة على كيفية تطبيق الأحكام الانتقالية لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية.

ويأتي ذلك بعد الإعلان عن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15%، والتي ستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2020.

وعلى الرغم من أنّ القانون بشأن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة لم يُنشر بعد، إلا أنّ المبادئ التوجيهية الأولية يجب أن تلقى استحساناً لدى دافعي الضرائب بما أنها تعتمد منهجاً منطقياً للتعامل مع المسائل المحاسبية لضريبة القيمة المضافة والمرتبطة بالتغييرات الحاصلة. وعلى وجه التحديد، فإنّ ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% ستظل سارية على العقود التي تم إبرامها قبل 11 مايو 2020 (عندما تمّ الإعلان عن تغيير نسبة ضريبة القيمة المضافة) حتى نهاية يونيو 2021، الأمر الذي سيلاقي ترحيباً لدى الأعمال المعنية بالقطاع العامّ.

يلخّص الدليل الأحكام الانتقالية التي تنظم تأثير زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على:

1. العقود المُبرمة قبل إقرار زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة؛
2. العقود المُبرمة بعد إقرار زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة؛ و
3. الفواتير الضريبية المتعلقة بالتوريدات قبل وبعد إقرار زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة.

في هذا الصدد، تحدّد الأحكام الانتقالية تاريخ **11 مايو 2020** على أنه التاريخ الذي تمّ فيه الإعلان عن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة - وهو بالتالي التاريخ الأساسي الواجب أخذه بعين الاعتبار في مسألة العقود الانتقالية.

آخر المستجدات في الكويت

تسهيلات جمركية لتشجيع الاستثمار

في ظلّ أزمة انتشار جائحة كورونا الحالية وتداعياتها السلبية على جميع الاقتصادات العالمية، عملت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت (الهيئة) على مواجهة الآثار الناجمة عن فيروس كوفيد-19 عبر اعتماد تدابير مالية جديدة بما في ذلك بعض الإعفاءات من الرسوم الجمركية لمدة سنة واحدة.

وبحسب القواعد الجديدة، يحقّ للأعمال الحصول على إعفاء من الرسوم الجمركية على استيراد السلع المطلوبة لأغراض الاستثمار المباشر من قبل الشركة، وذلك لمدة سنة واحدة، شرط التقدّم بطلب الترخيص الاستثماري حتى 31 ديسمبر 2020 والحصول على نسبة تتراوح من 30% إلى 80% وفق آلية التقييم.

كما سيتمّ إعفاء الأعمال المُعترف بها على أنها كيانات استثمارية من قبل الهيئة، من دفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة المطلوبة لأغراض الاستثمار لمدة سنة واحدة، على أن يتمّ تقديم قائمة المنتجات المستوردة إلى الهيئة خلال سنة 2020 للاستفادة من الإعفاء، بالإضافة إلى شروط أخرى واردة في القواعد الجديدة.

في كلتا الحالتين، فإنّ قيمة الواردات المُعفاة لا يمكن أن تتجاوز إجمالي قيمة الاستثمار.

إدارة الضريبة غير المباشرة في ظل أزمة كوفيد-19

السيولة النقدية: ضريبة القيمة المضافة على الاستيراد في المملكة العربية السعودية

أوين غريفيث

مدير تنفيذي، الضريبة غير المباشرة

المملكة العربية السعودية

منذ تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية (المملكة) في 1 يناير 2018، نصت المادة (44) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة على قيام دافعي الضرائب الذين يستوردون السلع، وبموجب موافقة الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة)، بسداد ضريبة القيمة المضافة واستردادها في الوقت نفسه من خلال الإقرار الضريبي. وعلى الرغم من ذلك، إلا إن الوضع لم يكن كذلك في الواقع، حيث تعيّن على دافعي الضرائب سداد ضريبة القيمة المضافة عن قيمة وارداتهم للجمارك السعودية عند نقطة الدخول إلى المملكة، وذلك من أجل إدخال هذه السلع في حيز التداول الحرّ. ومما لا شكّ فيه أنّ متطلبات سداد ضريبة القيمة المضافة بشكل فوري من قبل الأعمال التي تستورد كميات كبيرة من السلع على أساس شهري، كان له أثر كبير على التدفق النقدي.

إضافة إلى ما تقدّم، تضمّنت المادة (44) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة عدداً من الشروط الواجب استيفاؤها لكي تنظر الهيئة في الموافقة على الطلب. ويشمل ذلك قيام دافع الضرائب بتقديم إقرارات ضريبية شهرية واستيراد السلع على أساس شهري، وقيامه بتقديم جميع إقراراته الضريبية والمبالغ المسددة ضمن المواعيد المقررة خلال الاثني عشر شهراً السابقة، واستيفاء جميع التزاماته الأخرى المتعلقة بضريبة القيمة المضافة، وأخيراً، تقديم إثبات كافٍ باستقرار وثبات الحالة المادية لدافع الضرائب. كما تنصّ اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه للهيئة رفض الطلبات إذا رأت أنّ هناك مخاطرة تتمثل في عدم سداد ضريبة القيمة المضافة، وقد توصّل إلى فهمنا مؤخراً أنّ غالبية الطلبات لا تزال معلقة.

إلا أنه واعتباراً من 18 مارس 2020 وكجزء من التدابير الاستثنائية التي أعلنت عنها الحكومة لدعم دافعي الضرائب خلال هذه المرحلة الحرجة، فقد أصبح بإمكان دافعي الضرائب الذين يستوردون السلع إلى المملكة، سداد ضريبة القيمة المضافة عن الواردات واستردادها من خلال إقراراتهم الضريبية بدلاً من سداد ضريبة القيمة المضافة المستحقة عند نقطة الدخول. ومن الناحية العملية، فإنّ ذلك يعني عدم دفع ضريبة القيمة المضافة لهيئات الجمارك وإنما يتمّ تعيينها في الخانة (9) من الإقرار الضريبي، مما يتيح تطبيق آلية الاحتساب العكسي. ومن المزايا الفورية لهذه العملية التي يستفيد منها دافع الضرائب أنّ لها تأثيراً إيجابياً على التدفق النقدي، ومخاطر أقلّ من حيث استرداد ضريبة القيمة المضافة على الاستيراد عن طريق الخطأ ووجود أخطاء في الإقرار الضريبي، وتخفيض التزامات الامتثال على دافع الضرائب.

وعلى الرغم من أنّ هذا التعليق يساعد حالياً في توليد تدفق نقدي كبير ووفورات إدارية بالنسبة للأعمال التي تستورد السلع إلى المملكة، كما هو موضح في الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة السعودية، وإن كانت لن تتمّ إتاحتها حتى 30 يونيو 2020. وفي حين أنّ الإجراءات التي سيتمّ اتخاذها اعتباراً من 1 يوليو 2020 لم تتضح ملامحها بعد، ولكن مع افتراض غلق نافذة التعليق، سيكون دافع الضرائب بحاجة مرة أخرى إلى البدء بسداد ضريبة القيمة المضافة عن الواردات عند نقطة الدخول إلى المملكة إلى حين الموافقة على الطلبات المقدمة بموجب المادة (44). وبالتالي، يكون دافع الضرائب قد استفادوا من التدفقات النقدية المحققة في شهري مايو ويونيو من منظور ضريبة القيمة المضافة وفي سياق زيادة الواردات إلى المملكة إلى المملكة.

جهات الاتصال في المملكة العربية السعودية: [مايكل كاميرن](#)، [أوين غريفيث](#)

تسليط الضوء على قطاع علوم الحياة والرعاية الصحية

كايت بايكون

مدير تنفيذي، الضريبة غير المباشرة

رئيس خدمات الضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي لقطاع علوم الحياة والرعاية الصحية

شكّلت الأعمال المعنية بقطاع العلوم الحياتية والرعاية الصحية خطّ الدفاع الأول في التصديّ لفيروس كوفيد-19، وذلك من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية لسكان العالم، بالإضافة إلى توريد المعدات والأدوية والمستلزمات الطبية الحيوية للعاملين في مجال الرعاية الصحية والمتعاملين مع الجمهور والسكان على نحو واسع.

ونظراً إلى وجود ضرورة مُلحة لاتخاذ إجراءات سريعة لتعبئة المعدات والدعم الطبي في مواجهة هذه الجائحة، من المهمّ تسليط الضوء على الآثار الضريبية للأنشطة أو التوريدات أو الترتيبات التعاقدية الجديدة. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ أحكام الإعفاءات الضريبية المرتبطة بسلع وخدمات الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي تُفسّر بدقة وتُصاغ بإحكام، لذلك يجب على الأعمال في قطاع العلوم الحياتية والرعاية الصحية أن تأخذ بعين الاعتبار أنّ بعض الأنشطة المرتبطة بفيروس كوفيد-19 قد لا تكون مؤهلة بالضرورة لنسبة الصفر في الإمارات العربية المتحدة أو البحرين أو المملكة العربية السعودية، حيث تُطبّق قواعد خاصة تعادل تطبيق نسبة الصفر على خدمات الرعاية الصحية في بعض الحالات.

على سبيل المثال، لتطبيق نسبة الصفر على المعدات الطبية طابع تشريعي إذ يشترط توفير الأدلة اللازمة من أجل تطبيق هذه النسبة. على وجه التحديد وفي دول مثل الإمارات العربية المتحدة حيث لا يوجد قائمة مُعتمدة بالمعدات الخاضعة لنسبة الصفر، فإنه يتعين على الأعمال إجراء تقييمها الخاص لمعرفة ما إذا كانت السلع مؤهلة ليتم توريدها بنسبة الصفر. وفي حال عدم استيفاء شروط تطبيق نسبة الصفر، فعندئذٍ يجب توريد المعدات بالنسبة الأساسية وهي 5%. إضافة إلى ما تقدّم، وفي الحالات التي يتم فيها إنتاج أو استيراد أو تصنيع أشكال جديدة من معدات الوقاية الشخصية في مهلة قصيرة، من الممكن ألا يتم استيفاء متطلبات تطبيق نسبة الصفر (في الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، قد يتطلب ذلك إما تسجيل المنتج لدى وزارة الصحة ووقاية المجتمع، أو الحصول على تصريح استيراد يغطي الشحن المحدد للسلع).

وبالمثل، في الحالات التي يتفق فيها أصحاب العمل مع مزوّدي الخدمات الطبية لإجراء فحص كوفيد-19 للموظفين العاملين لديهم، وبموجب الترتيبات التي يكون فيها صاحب العمل مسؤولاً عن دفع قيمة الفحص، من المهمّ مراعاة مدى استيفاء المعايير المترتبة على تطبيق نسبة الصفر من الناحية العملية. ومما لا شكّ فيه أنّ الاختلافات في الترتيبات، بما في ذلك العلاقات المرتبطة بالتعاقد والدفع، ستؤثر إلى حدّ كبير على تطبيق نسبة الصفر في الممارسة العملية.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.